

التشكيلات الطبقية في المجتمعات العربية المعاصرة « التماثل والتباين »

د/ دروش فاطمة فضيلة

علوم اجتماعية وانسانية - المركز الجامعي لتيبازة-

ملخص :

يمر المجتمع العربي اليوم بلحظة تاريخية بالغة التوتر من حيث إعادة الصياغة وترتيب الأوضاع والمراكز والعلاقات داخل التشكيلة الاجتماعية القائمة حيث تتحلل وتتفكك بنى وعلاقات تقليدية وتنشأ تكوينات اجتماعية وعلاقات إنتاج وتوزيع جديدة. ومما لاشك فيه أن هذا الحراك ليس وليد ظروف آنية بل نتاج مراحل متعاقبة ومنه التساؤل الجوهرى : هل عرفت المجتمعات العربية التي تصنف ضمن المجتمعات التقليدية نفس الحراك الاجتماعي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ؟ وهل أفرز هذا الحراك تشكيلات طبقية متماثلة أم متباينة في القرن الواحد والعشرين ؟ لتحليل وفهم هذا الحراك وإفرازاته سنعرض ونقرأ نماذج من الدراسات التطبيقية حول التكوين الطبقي في المشرق والمغرب العربي لنستقرأ من هذه الدراسات ما يتباين وما يتماثل من خصائص في التركيبات الاجتماعية الطبقية العربية المعاصرة.

Stratified formations in contemporary Arab societies «Symmetry and contrast»

Abstract:

Arab society today is undergoing a historic moment of great tension in terms of re-wording and order of conditions, centers and social relations within the selection menu where decompose and disintegrate traditional structures and relationships arise and social configurations and relations of production and new distribution. There is no doubt that this movement is not the result but the circumstances of the vessels of the product of successive stages and from the fundamental question: Do you know the Arab societies that are classified within the same traditional societies social mobility in the nineteenth century and the twentieth century? Is this movement produced a stratified formations similar or different in the twenty-first century? To analyze and understand this movement and secretions we will read models of applied studies on stratification in the Levant and the Maghreb to deduce of what these studies vary and equal characteristics of social structures in contemporary Arabic class

تمهيد :

من الأطروحات الفكرية المعاصرة، القول بأن المجتمع العربي يتجه في الظروف الراهنة نحو تكوين مجتمع متعدد الفئات أكثر مما يتجه نحو مجتمع طبقي وذلك بسبب انعدام الشروط الموضوعية لنشوء الوحدة الطبقية والوعي الطبقي. وهذه الفئات الاجتماعية لا تتجه نحو الانقسام الحاد والتصارع ومثاله النقابات التي أصبحت تعبر عما يحدث من تغيرات بلغة الإصلاح والعدالة الاجتماعية وليس بلغة الرفض والاحتجاج على النظام الاقتصادي والاجتماعي.

كما يمر المجتمع العربي اليوم مع ما ينعت إعلاميا بالربيع العربي، بلحظة تاريخية بالغة التوتر من حيث إعادة الصياغة وترتيب الأوضاع والمراكز والعلاقات داخل التشكيلة الاجتماعية القائمة حيث تتحلل وتفسخ بنى وعلاقات تقليدية وتنشأ تكوينات اجتماعية وعلاقات إنتاج وتوزيع جديدة.

وعليه، فدراسة أنماط التداخل بين الأنماط التقليدية والجديدة، تشكل التحدي المنهجي الرئيسي الذي يواجه الباحث الاجتماعي في مجال فهم حركة الواقع الاجتماعي واستيعاب تعرجات وتداخلات خريطة الأوضاع والمواقع الطبقيّة العينية بعيداً عن التصورات النظرية المجردة. ولقد ظلت المجتمعات العربية لعقود من الزمن، توصف على العموم بكونها مجتمعات تقليدية، وكان الحديث عن البناء الاجتماعي في هذه المجتمعات بكونه يتميز بوجود الصفوات التقليدية والجديدة حيث توجد عادة داخل هذه المجتمعات صفوة أو جماعة متميزة تتألف من زعماء القبائل ورؤساء العائلات ورجال الدين والكهنة وكبار السن. وتوجد كذلك رئاسات سياسية وإدارية داخل هذه المجتمعات التقليدية تصل غالباً إلى تلك المواقع بأساليب رسمية لا بالأساليب الشعبية ومع حدوث تحولات إنمائية حضارية داخل المجتمع برزت طائفة جديدة من العناصر المتميزة التي قادت عملية التنمية يطلق عليها الصفوة الجديدة.¹

وفي نفس السياق، لاحظ بوتومور وجود خمسة نماذج للصفوات التي تقود غالباً عمليات التنمية الاقتصادية داخل المجتمعات التقليدية والنامية وهي، رجال الإدارة من المستعمرين وأبناء الطبقة الوسطى، وأولئك الذين يرتبطون بالحكام، والمثقفون الثوريون والقادة الوطنيون.²

ونتساءل هل المجتمعات العربية التي تصنف ضمن هذه المجتمعات التقليدية عرفت نفس الحراك الاجتماعي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين؟ وهل أفرز هذا الحراك تشكيلات طبقية متماثلة أم متباينة في القرن الواحد والعشرين؟ لتحليل وفهم هذا الحراك وإفرازاته سنعرض ونقرأ نماذج من الدراسات التطبيقية حول التكوين الطبقي في المشرق والمغرب العربي لنستقرأ من هذه الدراسات ما يتباين وما يتماثل من خصائص في التركيبات الاجتماعية الطبقيّة العربية المعاصرة.

أولاً: الدراسات الاجتماعية حول التفاوت الطبقي في المشرق العربي:

أ الدراسات الاجتماعية حول الطبقيّة في مصر:

أول دراسة اجتماعية حول موضوع الطبقيّة نستند عليها هي للباحث الدكتور عبد الحليم الزيات والتي جاءت في الباب الثاني من كتابه « البناء الطبقي الاجتماعي، مدخل نظري ودراسة سوسيوتاريخية ».

فبعد أن أتم المؤلف في الباب الأول بالجانب النظري للموضوع جاء الباب الثاني من الكتاب لعرض في الفصل الأول منه، نماذج من الاجتهادات السابقة أي القديمة حول

الموضوع (القزويني، كلوت بك) ثم نماذج من الدراسات المعاصرة حول الطبقات في مصر. ويرتكز التحليل في هذا الباب من الدراسة من حقيقة كون المجتمع المصري إبان الحقبة موضع الدراسة يغلب عليه الطابع الزراعي وتشكل الأرض الزراعية وسيلته الرئيسية للإنتاج وعليه فتتبع التطورات الجسيمة التي دهمت بنية الملكية الزراعية واستقرارها وما واكبها من تحولات رأسمالية في الاقتصاد المصري كفيضان بتحديد ظروف نشأة الطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري.³ وعرض باستخدام الاستقراء التاريخي تطور الملكية الزراعية في مصر، والجدير بالذكر في هذه المسألة هو ملكية الدولة ممثلة في الحاكم والتي بقيت هي المالك الوحيد للأرض لمدة أربعين قرنا قبل المسيح وثمانية عشر قرنا بعده ملكا للفرعنة وكذلك في زمن الفرس واليونان وفي حكم الرومان وفي أيام العرب وفي سلطنة الأتراك وفي عهد المماليك. أما المنفعة فكان الحكام يوجهونها لمدة سنة أو سنين لمن يختارونه من القادرين على زراعة الأرض. وقد ظل نظام حيازة الأرض الزراعية في مصر على هذا النحو إلى أن تولى محمد علي حكم مصر في عام 1805 فأحدث انقلابا في ملكية الأراضي الزراعية.⁴

وقد تمكن محمد علي في أقل من عشر سنوات من استحداث العديد من الوسائل والأساليب النظامية الجديدة التي أتاحت له فرصة السيطرة الكاملة على الأراضي وتحولت معظم الأراضي إلى مزارع حكومية شاسعة تحت الإدارة المباشرة لجهاز الدولة كما اعتمد على العائد المتدفق منها في الصرف على المشروعات الحكومية. كما اتجه إلى تصنيف وتقسيم الأراضي حسب درجة خصوبتها إلى حصص ومساحات متفاوتة وزعها منحا وهبات وإنعامات على خاصته من رجال الدولة والمزارعين إما بهدف زراعتها والانتفاع بريعتها أو بهدف استصلاحها وزراعتها وعليه استحدث أنماطا عديدة من أشكال الحيازة وحقوق الانتفاع. ومع بداية عام 1842 أصدر محمد علي قانونا يبيح فيه لكل من أنعم عليه بأطيان حق امتلاك هذه الأطيان ملكا مطلقا وحقه أيضا في بيعها وشرائها والتصرف فيها بكافة التصرفات الشرعية. وعليه نرصد ثلاث مسارات واضحة ومحددة لتطور ملكية الأرض في مصر وهي: مصادرة حق الملكية، حيازة مقيدة، ملكية فردية مطلقة. وانعكس هذا التطور على الخصائص والمكونات الأساسية للبناء الطبقي في المجتمع المصري. هذه الطبقات التي أفرزها هذا التطور مختلفة كثيرا عن الطبقات في مجتمعات أخرى سواء من حيث تشكيلها أو خصائصها أو من حيث علاقاتها الإنتاجية بوجه عام ولا ينف الباحث وجود عوامل أخرى بالإضافة إلى نظام الملكية كانت لها انعكاساتها على صياغة الوضع الطبقي في مصر وأبرز عامل يتمثل في اتجاه الاقتصاد إلى اقتصاد رأسمالي أو شبه رأسمالي وما ترتب على ذلك من تغيير في المقومات البنائية وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية.

وننتج عن هذا الاختراق ظهور بؤادر التحول وتجلّى ذلك في تزايد المدن الجديدة وتحول كثير من هذه المدن إلى مراكز لنشاط تجاري كبير صاحبه ظهور بعض الصناعات التحويلية والاستخراجية مما جعلها مناطق جذب لسكان الأرياف. ومن نتائج ذلك أيضا تزايد عدد سكان المدن. من عوامل هذا الاختراق الرأسمالي الضغوط الأجنبية والقوى الاستعمارية الأوروبية والتي اتجهت إلى مصر عبر ثلاث موجات ابتداء من النصف الأول من القرن التاسع عشر. وتمثلت الموجة الثالثة في السيطرة المباشرة بعد الاحتلال البريطاني الذي عمل على تحويل مصر إلى مستعمرة زراعية متخصصة في زراعة القطن واعتبار مصر إحدى وحدات النظام الاقتصادي والسياسي العالمي. ⁵ ومع بداية العقد الثاني من القرن العشرين ونتيجة للأزمة الاقتصادية عام 1907 (أزمة الديون) توجه كبار الملاك إلى ميادين الصناعة والتجارة والأعمال المالية. ومنه شهدت مصر منذ الحرب العالمية الأولى حتى عام 1952 سيطرة الأسلوب الرأسمالي في معظم مجالات النشاط الاقتصادي وان ظل هذا البناء يجمع بين أسلوب الاستغلال الإقطاعي والاستثمار الرأسمالي

كبار ملاك الأراضي الزراعية: تلك الطبقة التي تضم كل من يمتلك أراض زراعية لا تقل مساحتها عن خمسين فداناً ويقوم باستغلالها بواسطة العمل المأجور أو عن طريق تأجيرها للغير أو بالمشاركة على زراعتها نظير حصة من المحصول سواء كان هذا المالك مقيماً داخل الريف أو من الملاك الغائبين الذين يعيشون في الحضر. ⁶

2 الرأسماليون: وتشمل هذه الطبقة كل أصحاب رؤوس الأموال والمشاريع الاقتصادية الكبيرة خاصة المشروعات الصناعية والتجارية والمالية. وهي طبقة حديثة في مصر تشكلت في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينيات من القرن الماضي ⁷ وتتكون هذه الطبقة من فئة الرأسمالية الأجنبية والتي تكونت داخل رحم الغزو الرأسمالي الأجنبي وفئة الرأسمالية الوطنية والتي ولدت في رحم البرجوازية الزراعية أي من داخل طبقة كبار ملاك الأراضي خاصة فئة الأعيان. ومن انعكاسات الاستثمار الأجنبي في مصر وتغلغل رؤوس الأموال الأجنبية، أن الاقتصاد المصري بات جزءاً مكملاً للاقتصاد الغربي. والجدير بالذكر أن الرأسمالية الوطنية تطورت ونمت على خلاف الأجنبية. ورصد الباحث أربعة عشر عائلة ذات نفوذ كبير وكانت هذه العائلات هي قمة الهرم الرأسمالي المصري. وسنة 1952 كان في المدن المصرية ما لا يزيد عن عشرة آلاف من كبار التجار وأصحاب الأسهم والسندات والأوراق المالية وأعضاء مجالس إدارات الشركات. ⁸

3 الطبقة المتوسطة: وتشكل هذه الطبقة من الفئات التالية: المزارعون الأغنياء تضم هذه الفئة كل أصحاب الملكيات الزراعية التي تتراوح مساحتها بين 5 و50 فداناً ويتم

استغلالها بمعرفتهم أو عن طريق العمل المأجور أو بتأجيرها للغير وهي من أسبق فئات الطبقة المتوسطة نشأة في المجتمع المصري. وفئة صغار التجار ورجال الصناعة والتي تعد أول جيل من أبناء الطبقة المتوسطة يتكسب بمزاولة الصناعة والتجارة دون ثروة سابقة وتمكن كثير من هذه الفئة من ارتقاء السلم الاجتماعي والاندماج ضمن عناصر الرأسمالية المصرية.⁹ وفئة المثقفون المثقف وهي فئة حديثة نشأت ونمت عقب الحملة الفرنسية على مصر وازداد حجمها نسبيًا خلال حكم محمد علي ثم تعاظم شأنها نتيجة فرص الاحتكاك بأوروبا. وتتألف بشكل رئيسي من العناصر المتعلمة في الريف والحضر كما تشمل جموع الموظفين وأصحاب المهن الحرة والطلبة والمفكرين. وتشكل هذه الفئة عصب المجتمع المصري وعموده الفقري.

أما فئة العسكريين فهي حديثة النشأة ويقصد بها فئة الضباط المصريين التي تشكلت وتبلور وعيها السياسي خلال معارك الكفاح المسلح في قناة السويس (1951 - 1952) واستطاعت أن تتقلد مواقع القوة السياسية.

4 الفلاحون وعمال الصناعة: تعرف فئة الفلاحين بتلك الجماعة الاجتماعية المميزة من أهل الريف التي تحترف العمل الزراعي وتقوم حياتها على زراعة الأرض ولا تحتاج في ذلك إلى جهد الآخرين.¹⁰ وتنقسم إلى صغار ملاك الأراضي (لا تتجاوز الملكية خمسة أفدنة) وفئة الفلاحون المعدمون (لا يملكون شيئاً)، أما فئة العمال فهم عصب الإنتاج الصناعي ولو أنهم لا يملكون سوى قوة عملهم، وكانت من أسبق القوى الاجتماعية إلى الحركة والانتفاض بعد الحرب (أحداث ثورة 1919) ويعود لها الفضل في إصدار العديد من التشريعات التي أفادت الصناعة المصرية ونظمت شؤون العمال والعمل.

وفي نهاية هذا العرض الموجز يمكننا تأكيد خصوصية البناء الطبقي للمجتمع المصري واختلاف نشأة مكوناته. كما تعد الطبقة الاجتماعية المكون الرئيسي للنسق الاجتماعي الكلي مع التأكيد على وجود نوع من التجاور والتداخل والتمفصل بين المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي. وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل هل سيؤدي هذا التداخل والتمفصل إلى تحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع المصري أم على العكس سيؤدي ذلك إلى إثارة التناقضات والصراعات والانقسامات الداخلية؟ إشكالية جديرة بالدراسة خاصة إذا تم ربطها بالأحداث الأخيرة التي عرفتتها مصر.

ولتعدد الدراسات في موضوع الطبقات في المجتمع المصري فالمجال يسمح لذكر دراسة ثانية وهي لعالم الاجتماع المصري غريب سيد أحمد وهي دراسة نموذجية من حيث تطبيق المنهج العلمي وتقنيات البحث ومن حيث شمولية المجال الجغرافي إذ لم

يقتصر على دراسة الريف دون الحضر بل جمعت البحث كل الأوساط الاجتماعية. أما عن نتائج الدراسة فقد توصل إلى وجود الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى - الدنيا والطبقة الدنيا في النموذج الريفي أما النموذج الريفي الحضري فاحتوى على الطبقة العليا - الوسطى والطبقة الوسطى والطبقة الوسطى - الدنيا وضم النموذج الثالث أي الحضري على الطبقة العليا والطبقة العليا - الوسطى والطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا.¹¹

ب الدراسات الاجتماعية حول الطبقة في لبنان:

ونعرج الآن لعرض دراسة نموذجية فسرت سوسيولوجيا التركيب الطبقي في لبنان، وهي من إعداد عالم الاجتماع الفرنسي كلود دوبار واللبناني سليم نصر تحت عنوان الطبقات الاجتماعية في لبنان. مضمون الكتاب عمل سوسيولوجي ميداني جماعي تم تنفيذه في سنتي 1972 1973 باستخدام مقابلات مفتوحة ومطولة وتعبئة استمارات مغلقة مع عينة من مائة وخمسين عائلة لبنانية من مختلف المناطق والطوائف والفئات الاجتماعية. وتدور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية: إلى أي مدى تصلح إشكالية الطبقات والتكون الطبقي لقراءة المسار المعاصر للمجتمع اللبناني. وإلى أي حد نرفضها باسم الخصوصية والتمايز أحيانا وباسم الواقع والواقعية أحيانا أخرى. ماهي حدود وشروط وأدوات مقارنة التشكل الطبقي في المجتمعات الشرقية ومنها العربية ومنها لبنان؟ كيف يمكن القيام بأفضل تحليل للعلاقات الاجتماعية في لبنان وخاصة لبروز الطبقات الاجتماعية؟

وقد قدما الباحثان في القسم الأول من الكتاب أصول التشكيلة الاجتماعية اللبنانية في الفترة الممتدة ما بين 1945 1700. ونعرض بعض الملاحظات الواردة في هذا الموضوع. لبنان هو تشكيلة اجتماعية اقتصادية رأسمالية طرفية لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية وعلى علاقات عدم إنتاج اجتماعية ما قبل رأسمالية. يوصف عادة بأنه مجتمع طائفي شبه تقليدي ويقال عادة بأن الزعماء السياسيين التقليديين يشكلون فيه طبقة مغلقة من الإقطاعيين السياسيين قليلة الارتباط بالصناعة وبالقطاع المصرفي. مع ملاحظة الأهمية القصوى للانتماء العائلي والعشيري في تحديد هوية اللبنانيين الاجتماعية¹².

واحتوى الفصل الأول من القسم الأول التشكيلة الاجتماعية العثمانية منطلقا من ملاحظة مردها إلى كون الإمبراطورية العثمانية قلما غيرت في البدء بنى ومؤسسات الأراضي الواسعة التي احتلتها. فقد أبقت على علاقات الإنتاج الزراعية والمراتب الاجتماعية والسلطات المحلية والمؤسسات الدينية في الوضع الذي كانت عليه عند نهاية القرون الوسطى. واكتفت الدولة الجديدة بتبديل الرؤوس وإقرار شرعية البنى الاجتماعية

السياسية القائمة مستخدمة إياها كوسائل لكي تقتطع أو تسحب على شكل ضريبة أو خراج قسماً كبيراً غالباً من الفائض المنتج على يد الفلاحين والحرفين أو المتراكم على يد التجار.¹³ ومن التغيرات الجوهرية نشوء البرجوازيات المحلية كالبرجوازية المسيحية، ففي القرن الثامن عشر اغتنى كبار تجار حلب المسيحيين بمقدار كاف لبناء الشبكات التجارية الواسعة التي هيمنت على الاقتصاد الإقليمي طوال قرن من الزمن. كما تكونت في القرن التاسع عشر حول الأحياء الخاصة بالأجانب برجوازية مشرقية مسيحية بأغليتها من السماسرة والمستخدمين والمترجمين والوسطاء الذين تعلموا تدريجياً فنون التجارة والمالية الدولية واللغات الأجنبية.¹⁴ ثم حلوا محلهم بعدما هاجروا إلى أوروبا. وعرض الباحثان جداول تبين التوزيع الطائفي لعام 1920 وعام 1921، أهم ملاحظة نبديها عن هذه الأرقام هو قلب الناتج عن نظام الملكية وتنظيم العمل الزراعي ونظام القراية.

ونشير أن التفاعل المستمر بين أنظمة حيازة الأراضي (المشاع، التصرف، الملك) والتقسيم المشترك للعمل والتنظيم العائلي ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى سير التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية في كل المنطقة. وتعد عائلة العصب الكبيرة التي تضم في سلالة واحدة (بيت) كل المنحدرين من جد ذكر واحد الوحدة العائلية الأساسية. ولكن يحدث أن يقع تنافر بسبب اختيارات الزواج ويستشهد الباحثان بمقابلات دالة على أهمية رابطة الدم وهشاشتها المقضية إلى التفسخ المحتوم للعلاقات المكونة لعائلة العصب الكبيرة في منطقتين قرويتين في لبنان. ومن الملاحظات الواردة حول أصول البرجوازية اللبنانية المتشكلة ما بين 1840 و 1945

نمو بيروت كقطب محطة للمبادلات وطرق المواصلات بين أوروبا (فرنسا على الأخص) نمو تربية دود القز (بين 1840-1930) كزراعة أحادية رئيسية لجبل لبنان ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصناعة الحرير الفرنسية. النمو السريع للصادرات الضخمة من البضائع الأوروبية.¹⁵ ونشأت إثر هذه التحولات برجوازية تجارية داخلية وبرجوازية وسطية منبثقة عن الاختراق الرأسمالي الأوروبي.

بالإضافة إلى العوامل المذكورة ساهمت الهجرة إلى أمريكا الجنوبية والحرب في تراكم الرأسمال. وكان للبرجوازيين الجدد العائدين إلى الوطن دور في تنمية القطاع الصناعي الحديث وقطاع السياحة. ومنه فالبرجوازية في لبنان منذ نشأتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشركات التجارية والمالية الغربية المتمركزة منذ زمن في المنطقة.

وتناولت الدراسة في القسم الثاني البنى الاقتصادية للتشكيلات الاجتماعية اللبنانية الحالية وتطورها منذ 1945 انطلاقاً من الإحصائيات وتحليل المقابلات والمعطيات. حيث

عرفت هذه المرحلة تفوقاً متزايداً لقطاع الخدمات المتمثل في النشاطات المالية والمصرفية والتجارة والنقل الجوي والبري والسياحة والخدمات الصحية والتربوية وغيرها. (وصلت نسبة هذا القطاع 70٪ من إجمالي الناتج الداخلي اللبناني (سنة 1970). وهذا التطور كان على حساب القطاع الصناعي والذي بات محصوراً في الصناعات الغذائية والزراعية والنسيج. وفي هذا الصدد أبدع الباحثان في عرض جدولا يوضح أهم أصحاب المصانع في لبنان حسب عدد الشركات المسيطر عليها. ومن ثم ملاحظات عن التوزيع الطائفي للسيطرة على المؤسسات الكبرى نورد بعض منها:

- البرجوازية المسيحية تملك السيطرة الكاملة على 12 مؤسسة وأكثرية الأسهم في 5 مؤسسات ومساهمة أقلية في 7 مؤسسات.
- البرجوازية الإسلامية (المؤلفة فقط من السنة) تملك السيطرة الكاملة على 3 مؤسسات وأكثرية الأسهم في 4 مؤسسات ومساهمة أقلية في 5 مؤسسات.
- مساهمة مباشرة للرأسمال الأجنبي (أوروبي أمريكي) موجودة في 8 مؤسسات،¹⁶
- وشهد القطاع الزراعي بدوره تراجعاً إذ انخفضت حصة الزراعة من إجمالي الناتج الداخلي إلى 12 ٪ عام 1964 وإلى أقل من 9 ٪ عام 1974 وبموازاة ذلك فإن حصة القوى العاملة المشتغلة في الزراعة تدنت بشكل محسوس كما تغيرت جذرياً بنية الإنتاج الزراعي تحت تأثير اندماج الاقتصاد اللبناني بشدة متزايدة في السوق العالمية والمنافسة الضخمة من قبل المنتجات المستوردة. وأهم ملاحظة نذكرها في هذا البند هو كون الطبقة الأهم في المجتمع الريفي هي طبقة العمال الزراعيين (57٪ من العاملين مقابل 10٪ عام 1950) كما يكون الرأسمال ملكيات كبيرة جداً بفضل إفلاس آلاف من الفلاحين الصغار والمتوسطين.

وخصص القسم الثالث من الكتاب لعرض وتحليل المقابلات التي أجريت عن أهم الخصائص الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية للطبقات والفئات الاجتماعية للبنان المعاصر بالاعتماد على الفرضية الأساسية المصاغة كالآتي: مع تكون التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية اللبنانية برزت تدريجياً تضامناً طبقية جديدة وتحددت سلوكيات ومواقف وإيديولوجيات ذات طابع جديد. وهكذا شملت الفئة الأولى من المقابلات أفراد من البرجوازية القديمة والجديدة في لبنان (أصحاب شركات ومصانع). أما الفئة الثانية فاحتوت مقابلات من الفئات المتوسطة الأجير وغير الأجير وتم انتقاءها من ثلاث قطاعات، التجاري - المالي (المهندسون والإطارات الإدارية ومستخدمو المصارف

والمؤسسات التجارية والشركات الأجنبية (الخ) القطاع الثاني هو مجتمع الإنتاج السلعي الصغير (الفلاحي والحرفي) والتجارة المحلية الصغيرة. أما القطاع الثالث فيضم عالم الإدارة والخدمات العامة وعالم التعليم والصحة الذي ينتمي بمعظمه إلى القطاع الخاص.

وشملت الفئة الثالثة ما أطلق عليه شبه بروليتاريا الخدمات (سائقي التاكسي والبوابين والبائعين الجوالين ومؤمني الخدمات المختلفة) أما الفئة الرابعة فشملت الطبقة العاملة (عمال منظّمون في النقابات) وضمت الفئة الخامسة البروليتاريا الطرفية الرثة (بطالين وطالبي عمل والعمالة الجزئية).

وقد نظمت المقابلات حول السيرة الاجتماعية للعائلة أي حول وصف المستجوب للظروف المعيشية لأجداده وآبائه ثم لظروفه الخاصة منذ بداية حياته المهنية وتنتهي المقابلة بنوع من السيرة المستقبلية التي تسمح للمستجوب بتحديد طموحاته المتعلقة بأولاده وبتقدير طبيعة التحولات الحاصلة في حياته الاجتماعية.

ولقد تمكن الباحثان من معرفة تأثير الأصل الاجتماعي على الوضع الطبقي الحالي لأفراد العينة، وأهم ما جاء في هذه النقطة مخطط بياني للمسارات الطبقية. ويظهر هذا الرسم في القسم الأول ثلاث مجموعات فرعية متجانسة اقتصاديا (الإجارة، الملكية الصغيرة، الرأسمال) وجامعة اجتماعيا خصوصا بين الفرعين الأولين والفرع الثالث كما يبين أهمية الانتماء الجغرافي والطائفي في لبنان... كما يبدو المسار البرجوازي خاصا في أكثر الأحيان بالعائلات المسيحية المنحدرة من لبنان الوسطى بينما أغلبية عائلات المسار الشعبي منحدرة من لبنان الطرقي¹⁷. والأهم في التحليل هو ربط هذه المعطيات بالمادة التاريخية التي جاءت في القسم الأول من الدراسة. وتبقى هذه الدراسة نموذجية من حيث تطبيق المنهج والكم الهائل من المعطيات وكذا من حيث التحليل السوسيولوجي لظاهرة التشكيلات أو الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي مع ما تحمله لبنان من خصوصيات.

ثانيا: نماذج من الدراسات السوسيولوجية حول الطبقة في المغرب العربي:

أ. الدراسات الاجتماعية حول الطبقة في المغرب

قصد فهم البناء الطبقي للمغرب نرجع إلى الدراسة الرائدة التي قام بها عبد القادر قصير المعنونة «الطبقة، البناء الطبقي في الريف والحضر». واحتوى الباب الأول من الكتاب على ثلاثة فصول، يشكل الأول مدخلا نظريا في دراسة الطبقة الاجتماعية أما الثاني فتناول تطور البنية الاجتماعية في المجتمع الريفي وأثر تحول ملكية الأراضي الزراعية من ملكية عامة إلى ملكية خاصة في ظهور التكوينات الطبقية في الريف. واحتوى الفصل

الثالث طبيعة البناء الحضري وخصائص كل من الطبقات الثلاثة: العمالية والوسطى والعلية، ليعرج إلى دراسة أوضاع الفئات الاجتماعية في مجتمع المدينة العربية كما تناول في ذات الفصل بالتحليل العلاقات الطبقة السائدة في الوسط الحضري العربي.

أما الباب الثاني فتضمن ثلاثة فصول تطبيقية، حيث أعطى في الفصل الرابع صورة مقتضبة عن المغرب بهدف معرفة الظروف الطبيعية والديمغرافية والعمرانية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ليعرض في الفصل الخامس أبرز التطورات التي طرأت على الهياكل والتركيبات الطبقة في المغرب في الفترة ما قبل الاستعمار الفرنسي ثم في ظل السيطرة الاستعمارية الفرنسية ثم في مرحلة الاستقلال. أما الفصل السادس فخصصه للحديث عن البناء الحضري المغربي في نفس الفترات المذكورة. كما عرض الباحث نتائج المسح الاجتماعي الذي أجراه في أحياء مدينة القنيطرة بالمغرب على عينة عشوائية من الأسر العمالية، ليحلل العلاقات الطبقة وينهي الدراسة بالكشف عن طبيعة الحراك الاجتماعي لسكان المدن المغربية. وسنعرض في هذا المقام أهم نتائج الفصل الخامس والسادس من هذا البحث كنموذج للدراسات السوسولوجية حول البناء الاجتماعي والنظام الطبقي في بلدان المغرب العربي. وهذا أما استهل به الباحث الفصل الخامس «إن من يدرس أقطار المغرب العربي يلاحظ أن النمط المجتمعي فيها مرتبط بالأرض ارتباطاً تاريخياً عريقاً... وهذا ما يدفعنا إلى القول أنه يمكن قراءة تاريخ المغرب الكبير قراءة جديدة من زاوية زراعية».¹⁸

وعرض الباحث تاريخ الملكية في المغرب منذ حكم الفينيقيين ثم الرومان وبعد استكمال الفتح الإسلامي على يد موسى بن نصير في بداية القرن الثامن ثم قيام دولة الأدارسة والمرابطين إلى قيام دولة المرينيين في منتصف القرن الثالث عشر حتى أوائل القرن الرابع عشر حين آلت ملكية الأرض إلى الدولة المغربية. وهكذا أصبحت الأراضي الزراعية في المغرب ملكاً لسلطان البلاد أي للدولة، أما الفلاحون فكان لهم الحق استغلال الأرض والانتفاع بها بدفع ضريبة العشور والزكاة لخزانة الدولة. واستمر الوضع على هذا الحال حتى أعلنت بعض المناطق البربرية عصيانها على السلطة المركزية ورفضت دفع الضرائب، عندها انقسم المغرب إلى قسمين أو إلى ما يسمى ببلاد المخزن وبلاد السبيبة.

تتكون بلاد المخزن من المناطق التي كان يسكنها كثرة عربية والتي قبلت حكم السلطان المدني وحمائته والواجبات التي يفرضها. فالمخزن يعني الحكومة الشريفة أي الفئة الحاكمة ويتكون من قسمين متميزين: إدارة الدولة ورجال البلاط فالسلطان يشكل رأس الإدارة ويليه الوزير الأكبر وهو وزير الداخلية ثم بقية الوزراء. وقد يعهد بعض الوظائف الوزارية إلى السلطات المحلية أي شيوخ القبائل أو المجلس القبلي.

وفي ظل الدولة المخزنية ظهرت شبكة من القيادات الوسطى التي اكتسبت شرعيتها من الحاكم نفسه. ولجأت الأسرة العلوية الحاكمة إلى آليات لتوسيع نطاق سلطة الدولة المخزنية منها: لعبة التوازن والوساطة بين الجماعات القبلية والاثنية والصوفية وتقنين المنافسة أو إشعال الصراع وإدارته في مجتمع تعددي. ونجحت في ذلك بسبب تمتع الأسرة العلوية بشرعية مزدوجة فشرعيتها تقوم على مرتكز ديني روحي.

أما بلاد السبئية فهي كلمة بربرية تعني الانشقاق ويشير المفهوم إلى المناطق البربرية التي رفضت قبائلها الخضوع لسلطة السلطان المدني وامتنعوا عن دفع الضرائب له وأقروا فقط سلطته الروحية باعتباره أميراً للمؤمنين وحامياً للدين. وقد ساعد الموقع الجغرافي للمناطق الجبلية الوعرة والقاصية التي يصعب الوصول إليها أو يسهل لقبائلها الاعتصام ضد جنود السلطة المركزية، على الانفلات من رقابة المخزن وشق عصا الطاعة.

وأخذت السبئية طابع الانتفاضة الريفية أثناء القرن التاسع عشر. وكانت توجد بين بلاد المخزن وبلاد السبئية منطقة وسطى شبه مخزنية تمارس فيها السلطة المركزية معظم وظائفها بشكل غير مباشر وفي هذه البلاد الوسطية، كانت السلطة المركزية تعتمد على زعماء القبائل وتفوضهم في جمع الضرائب والإتاوات من القبائل ومن الأرياف القريبة في مقابل إعفائهم من بعض هذه الضرائب والإتاوات.¹⁹

البناء الطبقي في بلاد المخزن: أدت سيادة العلاقات الإقطاعية في ريف بلاد المخزن إلى تدرج اجتماعي بين السكان الريفيين وإلى ظهور فئتين اجتماعيتين هما: الفلاحون الذين كانوا يمثلون أكثر السكان في الريف. والإقطاعيون الذين كانوا يشكلون قلة عددية. وكان الفلاحون في بلاد المخزن يرتبطون بعضهم ببعض بعلاقات وروابط إنتاجية واجتماعية واحدة ومراكزهم الاجتماعية والاقتصادية متقاربة أو كان مستوى دخلهم منخفضاً. وكان عملهم ينقسم إلى قسمين: عمل ضروري لازم لمعيشتهم وعمل إضافي بوصفهم ربايعين أو خماسين عند الإقطاعيين. ويرى المؤلف أن الفلاحين رغم تقاربهم في مستوى المعيشة إلا أنهم لم يشكلوا طبقة اجتماعية بل شكلوا فئة اجتماعية وذلك لانعدام الوعي الطبقي عندهم ولتفرقهم وعزلتهم. أما الإقطاعيون فهم نوعين، الإقطاعية العقارية والقيادية والإقطاعية الدينية. يمثل الشكل الأول شيوخ القبائل، والقادة وكبار موظفي المخزن. وهم جميعاً يشكلون شبكة الوسطاء الذين يجسدون السلطة المحلية ويعملون على تثبيت الحضور الإداري للمخزن. وكان الإقطاعي يستغل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كان يعمل فيها الفلاحين على أساس نظام الخامسة أو المربعة أو بالخبزة. وكان يفرض على الفلاح ضرائب وإذا ما قصر على دفعها سارع الإقطاعي إلى فرض غرامات

أو التعذيب الجسدي أو النفسي. أما الإقطاعية الدينية فكان يمثلها في بلاد المخزن الشرفاء ومشايخ الطرق الصوفية وغيرهم من كبار رجال الدين. والدارس للمجتمع الريفي المغربي يجد الزوايا الدينية أي مراكز الطرق الصوفية منتشرة فيه انتشارا واسعا حتى لا تكاد قرى متجاورة تخلو من زاوية يهرع إليها الناس ويتلمس من وليها أو صالحها البركة

والعلاقة التي تربط قبيلة ما بزوايتها هي علاقة ولاء، تقابله حماية روحية من الصالح أو الولي المؤسس للزاوية ويطلق على التابعين للزاوية اسم خدامها ويكون لشيخ الزاوية السلطة الروحية والرمزية وباسم الولي مؤسس الزاوية يؤدي اليمين الذي نجد له أهمية كبيرة في القانون العرفي ومقابل هذه الحماية الروحية تقدم القبيلة الولاء الذي يتجلى ماديا في كون الخدام يؤدون واجب السنة الذي يطلق عليهم اسم الزيارة وما يترتب عن ذلك من رعاية وإكرام الشيوخ والشرفاء بالهدايا والشرفاء بالهدايا إذا ما حلوا بالقبيلة أو الدوار.

وأدى تدهور الأمن وتغلغل الفوضى الاجتماعية في معظم القبائل حول هذه الطرق إلى منظمات يشرف عليها في الغالب انتفاعيون نصبوا أنفسهم وسطاء بين المخزن والشعب.

البناء الطبقي في بلاد السبية: ركيزته القبيلة، وتضم القبيلة عدة فروع داخلية ابتداء بالأسرة ومرورا بالفخذ والبطن ثم العشيرة، وهذه الفروع تنتسب إلى أجداد تربطهم علاقات نسب واحدة مع الجد الأكبر للقبيلة، لهذا تبدو العصبة القبلية وكأنها مجموعة عصبيات داخل القبيلة نفسها. وممارسة السلطة السياسية باسم القبيلة يحتم الإخضاع والإقناع لمجموع العصبيات المكونة لها في الداخل.

وكانت مستويات المعيشة لسكان القبائل متماثلة تماما حيث كان الأفراد يمارسون نشاطا اقتصاديا زراعيا أم رعويا أم الاثنين معا، يمكنهم من العيش في مستوى الكفاف. فالنظام القبلي في حد ذاته يسعى إلى إلغاء أسباب الطبقة ومنه فالأفراد في المجتمع القبلي متساوون في الحقوق والواجبات. ومن الأشخاص الذين يتمتعون بسلطة أعلى: شيخ القبيلة والأمغار (كلمة بربرية تعني القائد الذي يقود العمليات العسكرية) والكبار في السن. ومع تطور نظام ملكية الأرض وظهور تقسيم العمل ونمو المبادلات التجارية، أخذت عملية التمايز الاجتماعي والطبقي تتبلور لتحل تدريجيا محل التمايزات القبيلة القائمة على أساس علاقات القرابة وروابط الدم وأواصر التضامن القبلي وذلك في ظل تدخل الدولة المركزية والتغلغل التدريجي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية من غير أن تختفي تماما بل من خلال عملية مزاجية وتهجين بين الهياكل والتمايزات القبيلة التقليدية والعلاقات والتمايزات الرأسمالية الحديثة وهكذا أخذت عمليات التمايز الاجتماعي والطبقي تسير في اتجاهات²⁰:

لم يؤدي التغير إلى خراب الفئات الإقطاعية بل أسهم في تبلورها وصياغة معالمها ورسم حدودها لكي تكون سندا قويا للمستعمرين.

ظهور فئة من المغاربة المكونين من كبار ملاك الأرض الذين لا يقومون بزراعة أراضيهم بل يؤجرونها أو يستأجرون عمالا زراعيين لفلاحتها. تحول أعداد كبيرة من الفلاحين إلى عمال يتقاضون أجرا.

البناء الطبقي في الريف المغربي بعد الاستقلال: إن النظام الاقتصادي في الريف المغربي بعد الاستقلال هو نظام انتقالي أي انه امتزاج بين النظام الإقطاعي الموجود أصلا من جهة والنظام الرأسمالي الذي يشق طريقه من خلال استخدام العمل المأجور ووسائل الإنتاج الحديثة من جهة أخرى. ولما كان الهيكلان الاقتصاديان لا يوجدان بصورة مستقلة بل يتداخلان ويتشابكان ويكونان نسيجا واحدا انتقاليا ولا يمكن القول أن نمط التركيب الطبقي، النمط الإقطاعي والرأسمالي يوجدان شكلين متميزين أو مجتمعين كاملين بطبقاتهما المميزة، فالنمطان متداخلان بطبقاتهما المميزة يقومان جنبا إلى جنب. وعليه يمكن القول أن الريف المغربي بعد الاستقلال يتكون من فئات اجتماعية وليس طبقات نظرا لغياب الوعي وهذه الفئات هي: الفلاحون الصغار، والفلاحون المتوسطون والعمال الزراعيون وكبار الملاك والحائزين.²¹

وأنتهى الدراسة ببعض الملاحظات نعتبرها غير موضوعية كقوله أن امتيازات الفئات الحاكمة وتسويغ الفقر والطبقية أسهمت في تكون واستمرار الطبقة في المجتمع العربي والمغربي خاصة. رغم تأكيده لعدم وجودها في استنتاجاته واعتبر التمايز الاجتماعي قائم على أساس فئات اجتماعية وليس طبقات.

في البناء الطبقي الحضري بعد الاستقلال: بعد عرض مفصل لطبيعة العلاقات الطبقة في المجتمع المغربي أثناء الحقبة الاستعمارية توصل الباحث إلى كون الفئات الاجتماعية الحضرية في المغرب أثناء هذه المرحلة تميزت بمحدودية الحراك الاجتماعي إلى أعلى وذلك بسبب عدم مقدرة أبناء الفئات العمالية الكادحة نظرا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الصعبة من الانتقال إلى الفئات الوسطى أو العليا وعدم انخفاض أبناء الفئات العليا والوسطى إلى مستوى الفئة العمالية بعد إخفاقهم المادي والعلمي، وبعد حصول المغرب على استقلاله السياسي عام 1956 بدأ الهيكل الطبقي في التغير بشكل عضوي وأصبح الحراك الاجتماعي العمودي إلى أعلى بشكل أيسر وعلى نطاق أوسع مما كان عليه في الماضي وذلك نتيجة عدة عوامل نذكر أهمها²²:

تعميم التعليم ومجانيته، إجراء إصلاحات إدارية واقتصادية وسياسية وصحية واجتماعية وقضائية، فتح أبواب الوظيفة العمومية أمام الذين أتموا تعليمهم في مؤسسات التعليم الحديث وغيرها من الإجراءات التي تتيح الفرص للجميع. ومع ذلك شهد الوسط الحضري ارتفاع نسب البطالة حتى في صفوف حاملي الشهادات. كما أن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها العمال وأفراد الفئة الوسطى الحضرية وتآكل المكاسب المادية التي حصل عليها العمال بنضالهم المستمر قد جمدت عملية الحراك الاجتماعي إلى أعلى وولدت صراعا مقلقا بين كل من الدولة والفئة العمالية والفئة الوسطى وأخذ هذا الصراع شكل الإضرابات والاعتصامات المتوالية وشكل انتفاضات شعبية في المدن.

ب الدراسات الاجتماعية حول الطبقة في الجزائر: نادرة هي الدراسات السوسولوجية التي تناولت الموضوع وسنعرض أهم ما جاء، في دراسة مغنية الأزرق بعنوان «نشوء الطبقات في الجزائر». والدراسة هي في الأساس أطروحة دكتوراه نشرت في كتاب بالانجليزية عام 1975 ونشرت بالعربية عام 1980. وقد تساءلت الباحثة في مقدمة بحثها، كيف كانت بنية المجتمع الجزائري قبل أن يستعمره الفرنسيون؟ وما هي آثار السيطرة الفرنسية على تطور الجماعات الاجتماعية المحلية؟ وما هو أثر الاستعمار في علاقات السلطة والتوجهات السياسية الحالية؟²³

وقد هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر الاستعمار على العملية التي من خلالها أعادت الجماعات الاجتماعية بناء ذاتها وبزغت كطبقات بالمعنى الكامل. وكان أهم تطور ذي مغزى في هذه المرحلة، هو نشوء فئة اجتماعية من المثقفين والمهنيين المدربين في المدارس الفرنسية وبروليتاريا ريفية وحضرية متنامية، منزوعة ومغتربة عن أرضها الأصلية ومجبرة على التكيف مع ظروف اقتصادية جديدة وسريعا ما استجاب هؤلاء لهذه البيئة الجديدة بطرائق جديدة

وهكذا خلقت السياسة الاستعمارية للتراكم البدائي لرأس المال الشروط المادية لتطور الطبقات الأولية المحلية. ومن خلال مصادرة أراضي الجزائريين ربطتهم الاستعمار باقتصاد كفاف في حين قدموا لهم الوعد بالمشاركة السياسية. ولم يكن الوطنيون مجموعة متجانسة من الأفراد فقد كانوا يعتقدون وجهات نظر متباينة بشأن مستقبل الجزائر كما كانوا يدافعون عن مصالح متباينة. ومنه يعكس تطور الحركة الوطنية عملية تشكيل وبناء الطبقات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس قامت الباحثة بعرض التصورات المختلفة لوسائل تحقيق الحرية السياسية ووسائل حكم الدولة الجزائرية المستقلة ومن ثم حللت

العملية التي من خلالها تشكلت الجماعات والأحزاب السياسية وكيف تأثرت بالثورة وكيف تبلورت بعد الاستقلال وذلك في الفترة الممتدة بين 1900 إلى العام 1965.

وتعرف الطبقة في حالة الجزائر على أساس تملك وسائل الإنتاج وأسلوب تملك قوة العمل ولا يؤخذ الوعي الطبقي كمعيار في التعريف لأن ظهور ذلك يتوقف على توفر القنوات التي تتيح التعبير عن المصالح الطبقيّة والنصوص القانونية في ما يتعلق بحرية إقامة التنظيم السياسي.²⁴

وإذا كانت الطبقة تعرف طبقاً لأسلوب تملك وسائل الإنتاج وقوة العمل، يكون من الواضح أن المجتمع الجزائري يتألف من أربع طبقات أساسية :

1. أولئك الذين يملكون قوة العمل وتبرز في داخل هذه الطبقة ثلاثة أقسام (مديرو ورقباء الدولة على وسائل الإنتاج، المقاولون الجدد الذين تشجعهم الدولة على خلق صناعات تلحق بمجهود الحكومة في هذه المجالات وكبار ملاكي الأرض الذين يتمتع بعضهم بعضوية جهاز الدولة).

2. العمال المأجورين في الوسط الحضري والريفي.

3. الأفراد الذين يشغلون مهناً حرة وصغار رجال الأعمال الذين يشكلون طبقة متوسطة.

4. الفلاحون الذين يملكون قطعاً من الأرض.

وركزت الباحثة على الطبقة المهيمنة وهي مرتبطة بأولئك الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج، هذه الطبقة التي يجري تحليلها على أنها طبقة سياسية أو نخبة سياسية أو طبقة بيروقراطية. هذا الوصف ترفضه الباحثة كونه ناقصاً منهجياً وكونه يضع مفهوم الطبقة على مستوى البناء الفوقي كما أن هذه الصيغة تفترض وجود درجة من التجانس والتماسك بين أعضاء الطبقة وهذا ما أظهرته الساحة السياسية خلال الستينيات من تمزق وصراعات.

ومع ذلك أوضحت الدراسة مؤشرات الوجود الموضوعي للطبقة المهيمنة والمتمثلة في مؤشر السيطرة على ملكية وسائل الإنتاج، ومؤشر الدور المهيمن في التنظيم والتوزيع الاقتصادي لفائض القيمة، ومؤشر الدور المهيمن في التشذيب الأيديولوجي ومؤشر الدور المهيمن في صنع القرار السياسي. وتم تحليل كل هذه المؤشرات بالرجوع إلى السياسات الاقتصادية المنتهجة في الستينيات والتركيز على مرحلة الرئيس هواري بومدين وقوانين التسيير الذاتي.

وفي فصل خاص بالبنية الاجتماعية خلال الوجود التركي استنتجت الباحثة وجود ثلاثة أنماط من الارستقراطية خلال العصر التركي وهي الارستقراطية التركية، المخزن (زعماء القبائل المواليين للأتراك) والدينية والبرجوازية التجارية والتي تملك الأرض أيضا.²⁵ وذلك بعد محاولة فهم بنية الملكية الجزائرية وأسلوب الإنتاج خلال هذه المرحلة ووصفتها بكونها أنماط لتشكيلات اقتصادية ما قبل الرأسمالية. كما تشكلت إبان الحكم العثماني طبقة متوسطة بين الارستقراطيات المختلفة والفلاحين وهي برجوازية تجارية وصناعية ولم تكن لهذه الطبقة امتيازات بسبب السيطرة المشددة من الحكومة. أما الفلاحين فكانت تتألف من الأفراد المعدمين الذين يبيعون قوة عملهم لرجال القبائل أو البايليك. ولم يكن الفلاحون يشكلون طبقة اجتماعية متماسكة ومع ذلك كانت هناك انتفاضات فلاحية. وسمحت هشاشة هذا البناء إلى انهياره بسهولة أمام الحملة الفرنسية.

وأهم ما قامت به الحكومة الفرنسية الاستعمارية هو تدمير نظام الملكية الجزائري عبر ثلاث قرارات ومراسيم (مرسوم 1844 1846 ومرسوم 1863، ومرسوم عام 1887)

وقد شهدت الفترة الأولى من التاريخ الاستعماري للجزائر صعود فئة اجتماعية من الأفراد الموسرين من النمط البرجوازي الذين كانوا يسعون إما إلى الاندماج في الأمة الفرنسية أو إحياء وتطوير الأمة الإسلامية. وأدى الاستعمار الغاشم والصعاب الاقتصادية المتزايدة التي سرعت عملية إضفاء الصبغة البروليتارية على المجتمع الجزائري إلى إدخال فئة اجتماعية أكثر تواضعا من النمط البرجوازي الصغير إلى الحلبة السياسية وكانت هذه الفئة أكثر تصميمًا على تحقيق نزعة قومية سياسية أكثر من تحقيق نزعة قومية ثقافية.²⁶

ولا تكشف العملية التي من خلالها نشأت البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الجزائرية كطبقتين عن تماثل مع ظهور البرجوازية في المجتمعات الغربية. ففي حين أن البرجوازية الغربية أمنت لنفسها السلطة الاقتصادية قبل أن تكسب السلطة السياسية فإن البرجوازية الجزائرية انتهجت الطريق العكسي. فقد قام أسلوب الإنتاج الاستعماري المبني على استغلال المجتمع الجزائري عائقًا أمام ظهور طبقة رواد اقتصاديين محلية.. وقد ناضلت البرجوازية الجزائرية أولاً من أجل حقوق سياسية وثانياً من أجل سلطة سياسية. واعتبرت الحقوق السياسية شرطاً مسبقاً للسلطة الاقتصادية. وبالمثل فإن البرجوازية الصغيرة الجزائرية ناضلت من أجل مجال سياسي كان منفصلاً عن أساسها الاقتصادي.

وتفترض الباحثة أن هذه الحتمية الاستعمارية مسؤولة عن أزمة جويلية 1962 حيث أحس البرجوازيون والبرجوازيون الصغار أنهم مستعدون بالقدر نفسه للحكم. وأصبح الدور الحاسم الذي قام به الجيش ممكناً لأن البرجوازية لم تكن تملك قاعدة اقتصادية مكتملة

النمو ولم يكن بإمكانها أن تطلب دعم العمال والفلاحين لكي تهزم مسعى البرجوازية الصغيرة إلى السلطة. وقد أمد انتصار القسم العسكري من البرجوازية الصغيرة بتأكيده على الكفاية والخبرة والتصنيع. ولما كانت البرجوازية الصغيرة تتحكم بجيش منظم جيد ومنضبط فإن هذا الأخير تولى السلطة فيما تسارع معدل الصناعات المؤتممة التي كانت توضع تحت التسيير الذاتي. وإذا فقدت ملكية وسائل الإنتاج مغزاها في الحالة الجزائرية وتصبح أداة في خدمة الأيديولوجية الموجودة في السلطة. فهذه الأخيرة تحدد أسلوب تملك قوة العمل التي تأخذ في هذه الحالة أسبقية على ملكية وسائل الإنتاج.²⁷ وبعد هذا التحليل توصلت الدراسة إلى التساؤل الإشكالي التالي: هل البرجوازية الصغيرة الجزائرية الآن طبقة زائفة الوعي نظرا لأنها تمهد الطريق بالفعل لنشوء طبقة صناعية رأسمالية؟

ثالثا: تماثل وتباين البنى الاجتماعية العربية والتشكيلات الطبقيّة الجديدة :

يعد هذا البحث قراءة سوسيولوجية لدراسات تطبيقية حول البنى وللتشكيلات الطبقيّة في كل من مصر ولبنان والمغرب والجزائر خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وأكدت لنا هذه الدراسات أهمية البحث في مسألة الطبقيّة والتدرج الطبقي وضرورة تفعيل مثل هذه الأبحاث لما تقدمه من فهم وتفسير لمختلف البنى الاجتماعية وعمليات الحراك الاجتماعي وكذا لارتباط المسألة بمختلف الظواهر الاجتماعية. ففهم التشكيلات الطبقيّة في لبنان مثلاً سمح لنا بفهم إشكالية تعايش عدة طوائف في لبنان، كما أتاحت لنا الدراسة حول المغرب فهم بعض السلوكات نجدها في المغرب ولا نجدها في الجزائر ولا حتى في تونس. ومنه يمكن أن نرصد بعض الفروقات الجوهرية وكذا بعض العناصر المشتركة.

استقرأنا بالرجوع إلى الباحث سيد غريب إلى كون المجتمع المصري يتكون من الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى - الدنيا والطبقة الدنيا في النموذج الريفي أما النموذج الريفي الحضري فيتكون من الطبقة العليا - الوسطى والطبقة الوسطى والطبقة الوسطى - الدنيا وضم النموذج الثالث أي الحضري، الطبقة العليا والطبقة العليا - الوسطى والطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا. أما في دراسة عبد الحليم الزيات، فنرصد الطبقات التالية : كبار ملاك الأراضي الزراعية، الرأسماليون، الطبقة المتوسطة وطبقة الفلاحون وعمال الصناعة. وتحتوي كل طبقة على فئات تم تحديدها وفق المقياس المعتمد.

كما أكدت الدراسات أن المجتمع المصري إبان الحقبة موضع الدراسة يغلب عليه الطابع الزراعي وتشكل الأرض الزراعية وسيلته الرئيسة للإنتاج وعليه فتتبع التطورات الجسيمة التي وقعت في بنية الملكية الزراعية واستقرارها وما واكبها من تحولات رأسمالية

في الاقتصاد المصري كفيلا بتحديد ظروف نشأة الطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري. ومنه تعد الطبقة الاجتماعية المكون الرئيسي للنسق الاجتماعي الكلي في مصر مع التأكيد على وجود نوع من التجاور والتداخل والتمفصل بين المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي.

أما في المجتمع اللبناني فإن التفاعل المستمر بين أنظمة حيازة الأراضي والتقسيم المشترك للعمل والتنظيم العائلي كانت ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى سير التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية. وتعد عائلة العصب الكبيرة الوحدة الأساسية في هذه التشكيلات. أما عن أصول البرجوازية اللبنانية المتشكلة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين فمردّها، نمو بيروت كقطب لمحطة للمبادلات وطرق المواصلات بين أوروبا ونمو تربية دود القز مما سمح بنشأة برجوازية تجارية داخلية وبرجوازية وسطية. بالإضافة إلى العوامل المذكورة ساهمت الهجرة إلى أمريكا الجنوبية والحرب في تراكم الرأسمال. وكان للبرجوازيين الجدد العائدين إلى الوطن دور في تنمية القطاع الصناعي الحديث وقطاع السياحة. ومنه فالبرجوازية في لبنان منذ نشأتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالشركات التجارية والمالية الغربية المتمركزة منذ زمن في المنطقة. كما تغيرت جذريا بنية الإنتاج الزراعي تحت تأثير اندماج الاقتصاد اللبناني بشدة متزايدة في السوق العالمية. وعليه يمكن الحديث عن طبقة برجوازية في المجتمع اللبناني.

ونلاحظ اختلاف الأوضاع في المغرب العربي بصفة عامة، ففي المغرب ما قبل الاستعمار، تم رصد بنتين متباينتين وهما البناء الطبقي في بلاد المخزن أين تم رصد فئتين اجتماعيتين هما، الفلاحون الذين كانوا يمثلون أكثر السكان في الريف والإقطاعيون الذين كانوا يشكلون قلة عديدة والبناء الطبقي في بلاد السبيّة، ركيزته القبيلة، وتضم القبيلة عدة فروع داخلية ابتداء بالأسرة ومرورا بالفخذ والبطن ثم العشيرة، وهذه الفروع تنسب إلى أجداد تربطهم علاقات نسب واحدة مع الجد الأكبر للقبيلة، لهذا تبدو العصبية القبيلة وكأنها مجموعة عصبية داخل القبيلة نفسها.

ومع تطور نظام ملكية الأرض وظهور تقسيم العمل ونمو المبادلات التجارية، أخذت عملية التمايز الاجتماعي والطبقي تتبلور لتحل تدريجيا محل التمايزات القبيلة القائمة على أساس علاقات القرابة وروابط الدم وأواصر التضامن القبلي وذلك في ظل تدخل الدولة المركزية والتغلغل التدريجي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية من غير أن تختفي تماما بل من خلال عملية مزاجية وتهجين بين الهياكل والتمايزات القبيلة التقليدية والعلاقات والتمايزات الرأسمالية الحديثة وهكذا أخذت عمليات التمايز الاجتماعي والطبقي تسير

في اتجاهات جديدة. وبات النظام الاقتصادي في الريف المغربي بعد الاستقلال نظاما انتقاليا أي أنه امتزاج بين النظام الإقطاعي الموجود أصلا من جهة والنظام الرأسمالي. وتوصل الباحث إلى القول بأن الريف المغربي بعد الاستقلال يتكون من فئات اجتماعية وليس طبقات نظرا لغياب الوعي وهذه الفئات هي: الفلاحون الصغار، والفلاحون المتوسطون والعمال الزراعيون وكبار الملاك والحائزين. وحلل الباحث طبيعة العلاقات الطبقية في الوسط الريفي ومن ثم وصف الحراك الاجتماعي بكونه يتميز بالجمود الاجتماعي وبالقناعة والتقصيف كما تسود الاتكالية والتبعية وضعف الرغبة في المبادرة للعمل الجماعي.

أما في الوسط الحضري المغربي فقد توصل الباحث إلى كون الفئات الاجتماعية الحضرية في المغرب أثناء المرحلة الاستعمارية تميزت بمحدودية الحراك الاجتماعي إلى أعلى ومن الانتقال إلى الفئات الوسطى أو العليا، وبعد حصول المغرب على استقلاله السياسي بدأ الهيكل الطبقي في التغير بشكل عضوي وأصبح الحراك الاجتماعي العمودي إلى أعلى بشكل أيسر وعلى نطاق أوسع مما كان عليه في الماضي للجميع. كما أن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها العمال وأفراد الفئة الوسطى الحضرية وتآكل المكاسب المادية التي حصل عليها العمال بنضالهم المستمر قد جمدت عملية الحراك الاجتماعي إلى أعلى وولدت صراعا مقلقا بين كل من الدولة والفئة العمالية والفئة الوسطى.

ومنه القول، أنه رغم وجود التشكيلات الطبقية في المغرب فإن العلاقات بين الطبقات يشوبها نوع من التوتر ومرد ذلك في طبيعة البناء الاجتماعي المغربي الذي كان يعرف ثنائية متصارعة أي البناء الاجتماعي لبلاد المخزن والبناء الاجتماعي لبلاد السبية وحتى الاختراق الرأسمالي لم يمحو هذه النزاعات مما جعل الباحث يميل إلى الحديث عن فئات اجتماعية بدل طبقات.

أما في حالة الجزائر فقد تم رصد ثلاثة أنماط من الارستقراطية خلال العصر التركي وهي الارستقراطية التركية، المخزن (زعماء القبائل المواليين للأتراك) والدينية وطبقة البرجوازية التجارية والتي تملك الأرض أيضا ثم خلقت السياسة الاستعمارية التراكم البدائي لرأس المال المادي ليسمح ذلك بتطور الطبقات الأولية المحلية. وتتميز عملية نشوء الطبقة في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي بالتعبير عن تصورين مختلفين وهما وسائل تحقيق الحرية السياسية ووسائل الحكم. ثم توصلت الباحثة إلى رصد أربع طبقات أساسية وهي طبقة الذين يملكون قوة العمل (و. وطبقة أصحاب العمل المأجور

الحضري والريفي، وطبقة الأفراد الذين يشغلون مهنا حرة وصغار رجال الأعمال الذين يشكلون طبقة متوسطة، وطبقة الفلاحين الذين يملكون قطعا من الأرض. أما بعد الاستقلال فإن المصالح الطبقية وجدت لها تعبيرا في المجالات المترتبة عن إقامة التسيير الذاتي كشكل للتنظيم الاقتصادي وما تبع ذلك من سيطرة على اتحاد الشغيلة وخلق مؤسسات وطنية وإصدار قانون الاستثمارات.

كما تبلورت المصالح الطبقية بعد إقامة التسيير الذاتي. فالأعضاء البرجوازيون في الحكومة إما استقالوا أو انتقلوا إلى المعارضة السرية. وفي الوقت نفسه انقسمت البرجوازية الصغيرة بين أولئك الذين أيدوا التسيير الذاتي وأولئك الذين رأوا فيه معوقا لإقامة سلطة دولة قوية. ولما كانت البرجوازية الصغيرة تتحكم بجيش منظم جيدا ومنضبط فإن هذا الأخير تولى السلطة.

ومنه نجد أن أهم العناصر المشتركة أو التي ميزت المجتمعات العربية المدروسة تكمن في التحول الجوهري الذي أحدثه الاختراق الرأسمالي الأجنبي لهذه المجتمعات في القرن التاسع عشر لتتحول من مجتمعات زراعية بحتة إلى مجتمعات متعددة النشاطات الاقتصادية وسمح هذا الاختراق والتعدد في النشاط بتراكم رأسمال وتشكيل برجوازية محلية.

ولاحظنا أن حدود هذه الطبقة البرجوازية واضحة الحدود والمعالم في كل من لبنان ومصر والمغرب فهي متجذرة في البناء الاجتماعي على خلاف الجزائر وسمحت عملية الحراك الاجتماعي بالصعود والنزول في كل من لبنان ومصر على خلاف المغرب. من الواضح أيضا، توفر المعطيات التاريخية وكذا الإحصائية بخصوص الملكية الفردية والجماعية في كل من لبنان ومصر والمغرب وقلتها في الجزائر ويعد ذلك جرما شنيعا ارتكبه الاستعمار في حق شعب ومجتمع بأكمله.

ومن المفارقات نلاحظ، أصالة العائلة كوحدة دالة على الانتماء الطبقي في لبنان حيث تمكن الباحثان من ذكر أسماء العائلات من مختلف الفئات البرجوازية على خلاف مصر مثلا حيث تعد الجماعة الوحدة الأساسية في تشكيل الطبقة والقبيلة في المغرب.

ولعلنا نسترجع عند البحث عن التماثل والتباين بين المجتمعات العربية على مستوى التشكل الطبقي (على مستوى الكلي) الدراسة المتميزة للدكتور سعد الدين إبراهيم المعنونة « النظام الاجتماعي العربي الجديد » وقد اعتبر المؤلف نظام الانقسام الطبقي من أبرز ملامح النظام الاجتماعي العربي الجديد. ولقد أسس دراسته على فرضية مفادها أن

النفط هو العامل الأساسي في تحول البنى الاجتماعية العربية وإعادة ترتيبها فعلى أساس امتلاك النفط صنف الدول العربية إلى : الأقطار العربية الغنية والأقطار لعربية المسورة. ومناضلو الوسط والأقطار العربية الفقيرة. وتشمل الفئة الفقيرة ما يزيد على 47 ٪ من مجموع السكان الوطن العربي في حين لا تنال إلا 15 ٪ فقط من الناتج القومي. وتعد مصر من أكثر البلدان العربية سكانا وتمتلك واحدة من أكثر البنى الأساسية تطورا فضلا عن امتلاكها قوة عمل كبيرة وقاعدتها الاقتصادية أكثر تنوعا في الوطن العربي إلا أن المشكلات السكانية المزمنة في مصر وما تحملته من أعباء دفاعية فادحة كانت من بين العوامل التي أعاقَت اظطراد نموها.²⁸

ونلاحظ ان ترتيب سعد الدين ابراهيم كان صالحا بالنسبة للعشريات الأخيرة من القرن الماضي ولم يعد كذلك بالنسبة للألفية الثالثة حيث باتت ليبيا أرض المعارك والحروب الأهلية وجرائم داعش الهمجية وهي ذات الحرب التي تهدد وجود أقطار عدة، وانقسم العراق وانهارت القاعدة الاقتصادية المزعومة في الجزائر وأصبح النفط هو المورد الوحيد وتستنزف مداخله وتهرب إلى خارج الوطن وأصبح اليمن من واحد دون سلطة مستقرة وباتت مصر مسرحا للصراعات السياسية.

كما قام المؤلف بقياس التفاوتات الطبقية لكل مجموعة باستخدام قياس المؤشرات المعمول بها على العموم وهي المشاركة في النشاط الاقتصادي، مؤشر التعليم، ومؤشر فرص الحياة ومؤشر القوة العسكرية ومنه نلاحظ بعض المفارقات والتناقضات التي تدحض التصنيف السابق ومثاله أن الطبقة الأولى من حيث الثراء أو الناتج القومي الإجمالي ليست الأولى على مستوى مؤشر المشاركة في النشاط الاقتصادي بل إن أعلى مشاركة تسجلها البلدان العربية الفقيرة وكذا بالنسبة لمؤشر التعليم فباستثناء الكويت، نجد أن بقية أعضاء الشريحة الطبقية الغنية يسجلون ترتيبا منخفضا على مؤشر التعليم. ولو أخذنا بالترتيب الإجمالي لكل أقطار الشريحة الطبقية الثالثة فسنجدها في الصدارة من الناحية التعليمية وتتبعها الشريحة الثانية. وكما هو الحال في التعليم فان الطبقة التي تتسق فيها الثروة مع فرص الحياة ومؤشراتها ليست هي الطبقة الغنية ولا حتى المسورة ولكنها الطبقة الثالثة كما تأتي الشريحة الطبقية الرابعة بحكم وجود مصر في وسطها في أعلى المراتب من حيث القوة العسكرية وتليها الشريحة الطبقية الثالثة ثم الثانية.²⁹

وبعد تحليل وتفسير المعطيات السوسيو اقتصادية للأقطار العربية كما لو كان كل منها بأكمله عضوا في طبقة أو شريحة طبقية اجتماعية اقتصادية مركزا على جوانب الاختلاف والتباين فيما بين الأقطار أو مجموعات البلدان العربية المختلفة عرج الباحث إلى تحليل

وتفسير مؤشرات التقسيم الطبقي داخل كل قطر مع الإشارة إلى كون التقسيم الطبقي في النظام القطري والنظام القومي مترابطان أو ثقل الارتباط ببعضهما البعض وكأن ثمة جدلية متبادلة بين النظامين.

ونعيد ذكر، أنه ومنذ القرن التاسع وحتى القرن التاسع عشر ظل المجتمع العربي ككل وعلى صعيد معظم أجزائه منقسماً بصورة عامة إلى طبقتين اثنتين، كانت الطبقة العليا التي تألفت من نسبة مئوية صغيرة من مجموع السكان تشمل نخبة مركزية (خلافة أو سلطة أو إمارة) ومن يرتبط بهذه النخبة الحاكمة (الوالي، نائب السلطنة والحاكم والبيك والداي) كما تشمل ضباط الجيش وعلماء الدين والقضاة والطبقة العليا من موظفي الحكومة وكبار التجار. أما الطبقة الدنيا فكانت هي الغالبية العظمى من السكان وتتكون من أرباب الحرف في المدن والفلاحين في الأرياف وعاشت قبائل البدو على هامش هذا النظام الطبقي دون أن ترسخ كلياً للسلطة المركزية. ومع حلول القرن التاسع عشر بدأ هذا الهيكل الطبقي في التغير بشكل عضوي نتيجة التغلغل الغربي في كل الأقطار العربية ونتيجة المحاولات التي بذلتها القوى المحلية لمقاومة هذا الاختراق.

خاتمة :

أهم معادلة سوسيولوجية نستخلصها تتمثل في كون النمو الاقتصادي للوطن العربي قد أدى إلى نمو الطبقة المتوسطة الصغيرة وطبقة عمالية في المدن، لكن هذا النمو لم يصحبه القدر المطلوب من العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية ولا تأكيد للأصالة الحضارية ومنه فإن هذه الطبقات المتنامية يزداد سخطها يوماً بعد يوم ويتضاعف استعدادها لتقويض أركان النظام الاجتماعي العربي الراهن من الأساس. وأهم تغيير طرأ على الهيكل الطبقي كما أكد ذلك سعد الدين إبراهيم يتمثل في النشوء التدريجي لطبقة متوسطة ولطبقة عمالية تعيش في المدن إلا أن حجم هاتين الطبقتين بقي محدوداً، ثم بدأت الطبقة البرجوازية الجديدة ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين تلعب دوراً متزايداً ومهماً على الساحتين الاجتماعية والسياسية وينحدر أعضاء هذه الطبقة من أصلاّب كبار ومتوسطي التجار ومن أعيان الأرياف ويتميز هؤلاء عن آبائهم وأسلافهم بما حصلوه من تعليم مدني ومن مهن عصرية ولذلك انخرطوا في مهن مختلفة (أطباء ومحامين ورجال أعمال). وقد شهدت هذه الطبقة خلال السنوات المائة الأخيرة نمواً مطرداً في الحجم والدور. كما عرفت طبقة العمال نمواً من حيث الحجم يقدر بثلاثة أضعاف نتيجة النزوح المتزايد للريفيين المعدمين إلى المدن العربية وتقدر نسبة هذه الطبقة في فترة الدراسة (السبعينيات) إلى ما بين عشر وعشرين في المائة من مجموع

السكان في معظم الأقطار وينطبق هذا التقسيم على بلدان الحزام الشمالي للوطن العربي. وتعد هذه القراءة مدخلا لعمل سوسيولوجي ميداني واسع يهدف إلى فهم وتفسير البناء الاجتماعي في مطلع هذه الألفية ومختلف التشكيلات الجديدة، كما سعيًا في هذا الرجوع إلى الوراء لفت الأنظار الباحثين الرجوع إلى البحث في الماكرو سوسيولوجيا وفي موضوع الطبقات الاجتماعية.

الهوامش والمراجع:

1. نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، بيروت 1981، ص 344، 343.
2. ت. وتومور، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة الجوهري وآخرون، القاهرة، 1972.
3. عبد الحليم الزيات « البناء الطبقي الاجتماعي، مدخل نظري ودراسة سوسيوتاريخية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص 101 »
4. نفس المرجع، ص 108.
5. نفس المرجع، ص 135.
6. نفس المرجع، ص 149.
7. نفس المرجع، ص 169.
8. نفس المرجع، ص 187.
9. نفس المرجع، ص 203.
10. نفس المرجع، ص 245.
11. غريب أحمد غريب، الطبقات الاجتماعية، 1995، دار المعرفة الجامعية، مصر 279 ص.
12. كلود دوبار وسليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مقارنة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، ط 1 بيروت، 1982. ص 17.
13. نفس المرجع، ص 21.
14. نفس المرجع، ص 28.
15. نفس المرجع، ص 61، 63.

16. نفس المرجع ص 100.
17. نفس المرجع ص 316.
18. عبد القادر قصير المعنونة «الطبقة، البناء الطبقي في الريف والحضر، مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1 1997، ص 239.
19. نفس المرجع، ص 245.
20. نفس المرجع، ص 280.
21. نفس المرجع، ص 288.
22. نفس المرجع، ص 650.
23. مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص 15.
24. نفس المرجع، ص 25.
25. نفس المرجع، ص 197.
26. نفس المرجع، ص 97.
27. نفس المرجع، ص 124، 125.
28. سعد الدين إبراهيم، النظام العربي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 1، 1982 ص 197، 222.
29. نفس المرجع، ص 223، 234.